عند الظهور اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضمار قبل الذكر
في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا
فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور
فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا
فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل مغاير
للمذكور ويكون الثاني الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو لفعل المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف
لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو

لواضمر

لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله
منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لوحظ المفعول
الثاني بمجرد الاعلى اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية
وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا
تنازع وقول المستدل الكوفي فهو بناء على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من
المال حيث قال قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد
وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه
بالمفعولية واورد امرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف
عن طرف البصريين وقال قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل
من المال كما لا يخفى لمن عرف المعنى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وهو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)